PROVISIONAL
A/32/PV.49
27 October 1977
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد ماليبو (نائب الرئيس)	(ليسوتو)
ثم:	السيد موجسوف (الرئيس)	(يوغوسلافيا)

- الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط: مشروع قرار [١٢٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

مواصلة نظر البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط: مشروع قرار (A/32/L.3/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيط الجمعية العامة علما أنه بعد اقفال قائمة المتحدثين في الساعة السادسة من مساء الأمس ، مايزال هناك ٤٢ متحدثا على القائمة . ونحن نتوقع أن بحث هذه المسألة ، وكذلك التصويت عليها ، سوف ينتهيان في الغد .

السيد بويا (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية بنن الشعبية قد أيد ادراج المسألة المدرجة تحت البند ١٢٦ المتعلق بالتدابير غير المشروعة ، التي اتخذتها اسرائيل في الآونة الأخيرة ، في الأراضي العربية المحتلة ، وذلك لسببين أساسيين .

أولا ، ان جمهورية بنن الشعبية تعارض ، أساسا ، كل سياسة احتلال أو ضم للأراضي التي يملكها الغير ، لأن مثل هذه السياسة تمثل عملا عدوانيا يتعين علينا ــ أيا كان الثمن ــ أن ندينه ، وأن نقاومه بقوة واصرار .

ان سياسة الاسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، مثل كل السياسات المشابهة التي شجبتها بلادى ، تعد عملا عدوانيا ينطوى على كثير من التهديد بالنسبة للسلم والأمن اللذين تسعى اليهما كل دول المنطقة .

ان السبب الثاني الذى كان وراء تأييدنا للمبادرة المصرية ، هو أن فرصة جديدة متاحة للمجتمع الدولي لكي يعي خطرا جديدا داهما يهدد شعوب الشرق الأوسط . ان الاستعمار المنتظم للأراضي ، والذى يشكل جزءا من سياسة عامة ، يود أن يتبعها القادة الرجعيون في اسرائيل ، تساوى ، بالضبط ، سياسة ضم الأراضي العربية . وسياسة الضم هذه تشكل جزءا لا يتجزأ من أعمال الصلف التي عودنا عليها الصهاينة ، والتي تصدمنا كذلك ، رغم ان هذه

Digitized by UNOG Library

السياسة تأتي في وقت يدور فيه الحديث ، في كافة الاتجاهات ، عن تسوية سلمية لمشكلات الشرق الأوسط .

لماذا هذا التعنت ، وهذه السياسة المغامرة في ذلك الوقت حيث الجهود كلها تتضافر من أجل عقد مؤتمر جنيف ؟ لماذا تعوق اسرائيل جهود التسوية السلمية كلها ؟

ردا على هذين السؤالين الأساسيين ، فان وفد بلادى ستكون اجابته مباشرة . ان جمهورية بنن الشعبية قالت ذلك وكررته في وضح النهار ، وكشفت النقاب عن اللعبة المزدوجة ، التي تقوم بها القوى الرجعية والامبريالية في مسألة الشرق الأوسط .

ان القوى الرجعية والامبريالية تتحدث عن السلام ، وتقدم الخطة تلو الخطة ، وتدلي بالبيانات النوعية الواحد تلو الآخر ، حتى تقنع العالم بأنها تريد السلام ، وان ربيبتهم اسرائيل تريد السلام أيضا . انها حملة خداع منظمة لخداع القادة العرب ، واحباط عزمهم على التحرر من ربقة الصهيونية والاستعمار .

Digitized by UNOG Library

ومن حيث المنطق ، فحينما يتحدث المرء عن السلم فان كافة الاعمال التي يقدم عليها ينبغي أن تكون في هذا السياق ، ولكن الاستعماريين يرفضون باصرار ان ينسقوا ما بين اعمالهم واقوالهم. ومن ثم اليس لنا الحق في ان نتحدث عن المزايدات .

فاذا كان قادة اسرائيل وحماتها يريدون السلم فلابد من اغتنام الفرصة الان للوصول الى هذا الهدف . ان حماة اسرائيل والقوى الغربية ينبغي ان تفهم اننا نقيم سلوكها مع دولة اسرائيل ونحن نقول لا تحاولوا الخداع .

فاذا كانت القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية صادقة في مساعيها للسلم وفي بيانات النوايا التي تصدرها ، فنحن نطالبها ان تندد ليس بسياسة الضم فحسب مثل اقامة المستعمرات اليهودية في الاراضي المحتلة ، ولكن الا تقف الى جانب اسرائيل ، والا تدينها فقط على الورق ، ولكن أن تتخذ تدابير فعالة من اجل ممارسة الضغط على اسرائيل حتى تتخلى عن هذه السياسة التي لابد ان تؤدى الى معاناة جديدة للشعوب العربية والفلسطينية .

ان وفد بلادى قد اشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.4 ومضمون هذا المشروع المتوازن للغاية والمقدم من الوفد المصرى دليل جديد على ارادة السلم التي تبديها الدول العربية . ان وفد بلادى كان يود اتخاذ قرار اقوى حيال اسرائيل يتمشى مع كل المبادئ التي سقناها في اول الحديث ، ومع ذلك فاننا نضم صوتنا الى المشروع المصرى وهو مشروع اتفاق عام في الرأى يأخذ في الاعتبار مواقف كل عضو من اعضاء هذه الجمعية .

السيد ابو النصر (عمان) : السيد الرئيس ، عندما كان يقف المندوبون العرب على هذه المنصة في الماضي لكشف سياسة اسرائيل التوسعية وضمها للاراضي العربية المحتلة وانشائها المستعمرات كخطوة تكتيكية في نطاق مخطط استراتيجي توسعي رسمته الصهيونية العالمية وجهازها المشرف على التنفيذ ـ أى حكومة اسرائيل ـ كان ممثلو اسرائيل في الماضي ينكرون امامكم وجود أى سياسة حكومية مرسومة لانشاء هذه المستعمرات .

لقد مضى هذا الوقت ـ سيدى الرئيس ـ بعد مجيء بيغن للحكم وتأكيده بنفسه ما كان ينفيه ممثلو اسرائيل في الماضي ، فلم يجد بيغن وممثله امس أى غضاضة ، وبدون أى حياء ، في ان يعلن بصوت عال ما كان أسلافه يسعون الى اخفائه ، وأخذ بكل تحدى وغطرسة في اعلان وتنفيذ السياسة

Digitized by UNOG Library

الاسرائيلية الهادفة الى ضم الاراضي العربية بالقوة . ولقد شهدنا بالامس فقط مثالا جديدا على هذا في خطاب سفير اسرائيل .

ان حكومات اسرائيل المتعاقبة منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ — وبدون استثناء — كانت تضمن برامجها تنفيذ المخطط الصهيوني التوسعي بانشاء المستعمرات والفرق الوحيد بينها ، كان في طريقة التنفيذ ، وفي توقيت الاعلان .

لقد تعاقبت في اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ للآن خمس حكومات ، حكومة جولدا مائير الاولى في آذار/مارس ١٩٦٩ ، ثم الثانية في كانون الاول/ديسمبر من العام نفسه والثالثة في آذار/مارس ١٩٧٤ ، ووزارة رابين في حزيران/يونيه ١٩٧٤ واخيرا حكومة بيغن الحالية . وكل هذه الحكومات وبدون استثناء ، كانت تنفذ خطة واحدة متفق عليها من الجميع وتقضي بانشاء المزيد من المستعمرات في الارض العربية المحتلة بهدف ضم مزيد من الاراضي لاسرائيل ثم مواجهة العالم بالامر الواقع مع السعي لاعاقة اية محاولة لاقرار سلام عادل في المنطقة .

ولعل ما قاله بيغن اخيرا ردا على ما واجهه من نقد من ان المستعمرات التي اسبغت عليها حكومته الصفة القانونية خلال الاشهر القليلة الماضية — قوله بانها مستعمرات سبق ان اقرتها الحكومات السابقة — لهو تأكيد جديد لما كنا نقوله وينفيه ممثلو اسرائيل امامكم . واليوم تواجهنا اسرائيل بتحد من نوع جديد ، فهي الان لا تخفي ولا تنفي اعمالها غير المشروعة ضاربة عرض الحائط بالرأى العام العالمي بل وبنصائح اصدقائها المقربين ، ساعية الى ضم الارض ونسف مساعي السلام .

انهم يقولون انهم لا يضمون الاراضي العربية المحتلة لانها على حد قولهم ليست ارضا عربية وليست ارضا محتلة فهي ارضهم المحررة ويدعون عليها — باطلا — حقوقا لاسند لها في أى قانون أو شرع ، ويقولون بعدم انطباق القانون الدولي ، واعني بذلك اتفاقية جنيف الرابعة وعلى الاخص المادة ٤٩ على الاراضي المحتلة . انهم ينفون ضمهم للاراضي العربية بمنطق غريب اذ يقولون بأن الانسان لا يضم الا مالا يملكه — وان كل ما يقومون به هو تحرير مزيد من تلك الاراضي — ويدعون بأن من حق اليهود الاقامة في أى مكان على الارض العربية ، فليهود الاتحاد السوفياتي مثلا في عرفهم حق الاقامة في أى أرض عربية يختارونها بينما يحرم حق العودة على سكان تلك الاراضي الاصلية ، لا لسبب الا لاختلاف عقيدتهم أو عرفهم " انهم يتفادون مجرد تسمية الاراضي العربية المحتلة باسمها

Digitized by UNOG Library

فهي تارة " الاراضي المحررة " وتارة " administered territories " ونادرا وعندما يخجلون يقولون عنها " الاراضي " فقط او يجدون لها أسماء دينية قديمة . ولكن في جميع الاحوال لا يسمونها باسمها ، اى الاراضي العربية المحتلة ، انهم يدعون ان المستعمرات الجديدة لا تنشأ على اراضي مملوكة للعرب ، وقد ذكر ذلك امس سفير اسرائيل ، ولن اطيل عليكم في تفاصيل بطلان هذا القول ، ويكفي أن احيلهم على تكذيب اعضاء الكينسيت انفسهم لهذا الادعاء ، وهو ما اشارت اليه صحيفة كريستيان سينس مونيتور في ٢٨ تموز /يوليه الماضي نقلا عن مراسلها في القدس جاسون موريس .

لقد مضت حكومة بيغن في تحديها للعالم وبدون استحياء وفي اختيار توقيت واعلان وتأكيد تلك السياسة كلما استؤنفت المساعي لعقد مؤتمر جنيف لاحلال السلام ساعية الى اجهاض كل محاولة او سعي جديد لتجنيب المنطقة والعالم ويلات حرب جديدة .

ان عدد المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة والتى عرفت للآن ، ما هي الا قمة لجبل الثلج المختفي تحت مياه محيط الدعاية الاسرائيلية ، فبالاضافة للمستعمرات التي اعلن اعتراف الحكومة علانية بها ، هناك العديد من المستعمرات التي انشأتها وتنشئها تلك الحكومة تنفيذا لخطة سرية لم تكشف كل تفاصيلها بعد ، ولقد اكد ما أقول ، وزير الزراعة الاسرائيلي اريك شارون وهو الذى يرأس اللجنة الوزارية لانشاء المستعمرات في الاراضي العربية المختلفة ، وذلك في تصريح له لصحيفة معاريف في الشهر الماضي فقط ، ولقد رفض في هذا التصريح رفع النقاب عن عدد هذه المستعمرات السرية الجديدة ، واكد وهو ما نقلته صحيفة النيويورك تايمز في ١١ ايلول / سبتمبر الماضي بأنه خلال الشهر الماضي فقط تم انشاء العديد منها في الضفة الغربية وذكر ان الوقت لم يحن بعد للاعلان عن كل المستعمرات التي تنشأ الان . ولا أشك شخصيا في ان توقيت هذا الاعلان سيتم بمجرد احراز او محاولة احراز اية خطوة جديدة على طريق تحقيق السلام .

Digitized by UNOG Library

ان حديث ديان وزير خارجية اسرائيل امامكم خلال هذه الدورة عن المستعمرات ، بدعوى انها لن تكون عنصرا في تحديد حدودهم ، ماهو الا ستار دخان يتنافى مع ما اكده بنفسه في مناسبات اخرى ، بانهم عندما ينشئون مستعمرات فانهم لا يزرعون نباتا في أوعية متنقلة ، وانما يزرعون اشجارا لن تخلع ، أشجارا تمتد جذورها لاعماق الارض . فهل يتمشى هذا مع ما يدعونه بأن كل شئ قابل للتفاوض . الارض العربية المحتلة هي في عرفهم ارض محررة ، القدس في شريعتهم مدينة موحدة ، عودة اللاجئين والنازحين في بغيهم مرفوضة ، انشاء وطن قومي فلسطيني في مخططهم مستحيل ، المستعمرات وجدت لتبقى ، لا ادرى ماذا تبقى مما يعتبروه قابلا للتفاوض .

لقد اعلن موردخاى زييورى عضو اللجنة الوزارية الموكول لها انشاء المستعمرات يوم ١٠ تشرين الاول/اكتوبر الحالي ومنذ ايام قليلة وبمجرد ان ترددت في الصحافة العالمية انباء عن احتمالات عقد مؤتمر جنيف ، اختار ان يعلن عن ست او سبع مستعمرات جديدة تقرر انشاؤها لتسكنها جماعة جوش امونيم خلال الايام القليلة القادمة . وأضاف الوزير قائلا انه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء ورؤساء تلك الجماعة على انشاء غيرها ، واكد انه سيعلن عنها قبل نهاية هذا العام الحالي . هذا ما نقلته كما تذكرون صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الاول/اكتوبر الحالي .

ان هناك اجماعا عالميا ، وهو ما سيؤكده التصويت على مشروع القرار الذى قدمته مصر امس على التنديد بسياسة اسرائيل التوسعية ، واعاقتها لمساعي السلام ومطالبتها بالكف عن انشاء المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة . وكل مراقب اكد استهجانه لهذه السياسة بما في ذلك الصحف المعروفة بتأييدها لاسرائيل . ان اسرائيل تريد وتختار ان تقف وحدها متحدية العالم ، ولا شك ان هذا التحدى والخروج على القانون لابد وان له ما يدعمه ، فانا لا اتصور اى دولة مهما بلغت قوتها وقدراتها تستطيع ان تستمر في هذا التحدى طوال هذا الوقت .

لا شك ان ما يشجع اسرائيل على التحدى بصرف النظر عما يجره هذا على العالم من ويلات . هو اقتناعها بقدرتها على التعايش مع كلمات الاستنكار والتنديد ، ما دامت تستطيع ان تضمن بطريقة او باخرى مواصلة الحصول على الدعم العسكرى والاقتصادى ووصول التبرعات المعفاة من الضرائب لها من اصدقائها ، رغم المساعي المبذولة لاثنائها عن بغيها .

كلمة اخيرة ، قبل ان انهي كلمتي ، اود ان اسجل ملاحظة على خطاب مندوب اسرائيل امس

Digitized by UNOG Library

ولا ادرى كيف وصل به التحدى والاستخفاف الى هذا الحد ! انني ارثي له لاضطراره للوقوف لتحدى العالم من على هذه المنصة ، اما اللغة والكلمات التي استعملها في خطابه ، فلن ننزل الى مستواها ، واما المغالطات والاكاذيب ، فهي مما لم يسبق له مثيل في هذه المنظمة ، واترك لكم الحكم عليها . لقد وصل به الحال الى اتهام العرب باللاسامية بسبب مطالبتهم بحقوقهم وتنفيذ قرارات الامم المتحدة . لقد اتهم من يخالفونه في الرأى بالنازية وهذا منطق النازيين انفسهم ، هل تناسى مندوب اسرائيل وصف احد مؤسسي اسرائيل نفسها ، وهو بن جوريون لرئيس وزرائها الحالي بيغين بالنازية . ان اتهامه للعرب باللاسامية تهريج رخيص . فالكل يعرف ان اغلبية الجنس السامي هم العرب انفسهم ، وان اللاسامية الوحيدة التي تمارس اليوم ، هي التي تمارسها اسرائيل ضد العرب .

وفي ضوء هذا التحدى المستمر للميثاق وللقانون والمعاهدات الدولية وللرأى العام العالمي ، ولكل القيم التي قام عليها العالم المتحضر ، اتساءل الم يحن الوقت لكي نضيف للاقوال عملا نضع به حدا لهذه القرصنة والعربدة الدولية .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة وشعب بلغاريا قد تابعا باهتمام كبير تطور الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط . وهذا امر طبيعي ، اذا ما أخذنا في الاعتبار ان بلغاريا تقع جغرافيا في منطقة قريبة من هذه المنطقة ، واذا ما اخذنا في الاعتبار ايضا ان بلادنا تحرص على قيام سلم عادل ودائم في هذه المنطقة .

ان المناقشة التي تجرى في هذه الدورة تلقي الاضواء على انه قد آن الاوان لازمة الشرق الاوسط كي تخرج من الطريق المسدود الذى ظلت تتردى فيه منذ وقت طويل وانها ينبغي ان تسير على طريق التسوية السلمية الشاملة . ان هذه السياسة تؤيدها الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء . وفضلا عن ذلك فان المناخ السياسي الحالي مهيأ لذلك . انني اشير في هذا الصدد الى البيان المشترك السوفياتي الامريكي بشأن الشرق الاوسط الذى صدر في ٣ تشرين الاول/اكتوبر .

ومن المؤسف حقا ان اسرائيل لا تتعاون من أجل السعي لايجاد حل لهذه الازمة فقط ، بل اكثر من ذلك فانها تهتم بادانة الموقف الحالي . وهذه الخلاصة توصلنا اليها من واقع التقارير التي تفيد بأن اسرائيل تتخذ تدابير ترمي الى اقامة مستوطنات في الضفة الغربية لنهر الاردن ، وفي

Digitized by UNOG Library

قطاع غزة ، وتطبق قوانينها وممارستها في هذه المناطق . ان هذا الموقف يشكل تصعيدا في الاحتلال غير المشروع للاراضي العربية ، ويشكل انتهاكا اضافيا للقانون الدولي .

وتعد هذه التدابير دليلا على محاولات السياسة الاسرائيلية تطبيق سياسة "الامر الواقع" في الاراضي المحتلة من أجل ضم الاراضي العربية وتعزيز سيطرتها عليها . كما ان اسرائيل بنفسها لا تحملنا عناء الكشف عن نواياها التوسعية . ان السيد ممثل اسرائيل في كلمته بالامس قد تجاوز حدوده حيث اعتمد على اساليب قانونية مزيفة ، عندما تحدث عن السياسة الدفاعية ، لكي يبين ان وجود اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة يعد امرا متمشيا مع القانون الدولي . فلقد حاول عبثا ان يبحث عن حجج استقاها من التاريخ ، لكي يبين صحة موقف بلاده الا ان هذا يتنافى تماما مع اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ، واننا نرى ان رأيه بأن هذه الاتفاقية لا تنطبق على الاراضي العربية المحتلة رأى خاطئ . ولقد ادعى ممثل اسرائيل ان السادة الاعضاء قد لا يكونوا مهتمين بما يحدث ، او انهم قد يفسرون هذه القضية بطريقة خاطئة ، ومن ثم فقد اشار الى امثله كثيرة في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية ، الا انه تناسى الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة والاربعين من هذه الاتفاقية والتي تقول :

"ان قوى الاحتلال ينبغي الا تنقل جزءا من السكان المدنيين من الاراضي التي تحتلها او تنقل اليها سكانا" . (سلسلة معاهدات الامم المتحدة ، الجزء ٧٥ فقرة ٣١٨)

وهذا النص ليس في حاجة الى اى تعقيب ، ومن هنا فان تفسيرات السيد ممثل اسرائيل لا جدوى منها فيما يتعلق بهذا الموضوع . ومما لا شك فيه ان حكومة اسرائيل تنتهك انتهاكا صارخا القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والتي انضمت اليها اسرائيل ، وقد اتخذت تدابير تشريعية وادارية وعملية ترمي الى تغيير الطابع السكاني والتركيب الطبيعي ، عن طريق اقامة مستوطنات اسرائيلية في هذه المنطقة ، وان اسرائيل تقوم بالفعل باستعمار حقيقي لهذه المنطقة . ولقد اعترفت حكومة اسرائيل بنفسها بهذه الحقائق .

Digitized by UNOG Library

وهناك مبدأ أخلاقي وقانوني معترف به ، وهو انه لا ينبغي أن تكون هناك مكاسب اقليمية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ان الاستيلاء على مثل هذه الأراضي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي . وهذا المبدأ الأساسي قد تأكد من جديد في الوثائق الهامة لمنظمة الأمم المتحدة مثل اعلان مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والقرار ٢٦٢٥ (د — ٢٥) ، وكذلك الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، والقرار ٢٧٣٤ (د — ٢٥) .

ان أى ابتعاد عن هذا المبدأ يتنافى تنافيا واضحا مع القرارات المعروفة التي صدرت عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن بشأن الموقف في الشرق الأوسط . وليس هناك ما يدعو الى أن نوضح أن الاحتلال غير المشروع لا يسمح للدولة المحتلة بادخال أية تغييرات ترمي الى تغيير طبيعة التركيب السكاني في المنطقة ، أو الوضع القانوني للأراضي المحتلة ذاتها .

وان التدابير غير المشروعة التي تطبقها حكومة اسرائيل في فلسطين وفي أراضي عربية محتلة أخرى بغرض تغيير طابعها السكاني والاقتصادى والثقافي وغير ذلك ، دليل آخر على تمسك حكومة اسرائيل وعنادها وتحديها للمجتمع الدولي والرأى العالمي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . ان في ذلك دليلا لا يمكن انكاره على أن اسرائيل لا تريد أن تضطلع بالتزاماتها الأساسية التي تعهدت بالوفاء بها عندما قبلت في الأمم المتحدة . ومن ثم ، فان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذا الموقف الذى اتخذته حكومة اسرائيل يستحق شجبا واسع النطاق .

ان موقف الاثارة الذى تتخذه اسرائيل ، والذى تبلور في قيامها بانشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، ليس فقط تعبيرا عن استراتيجيتها العدوانية التوسعية بل ان ذلك دليل جديد على انها تريد أن تعوق التسوية السلمية لهذا النزاع الدولي القائم . وهذا شيء يؤسف له في هذا الوقت بالذات الذى تبذل فيه جهود هامة لعقد مؤتمر جنيف للشرق الأوسط . وفي رأينا ، أن من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ الاجراءات السياسية اللازمة حتى تتجنب اقامة أية عقبات جديدة للتوصل الى حل عادل لأزمة الشرق الأوسط .

ونحن نرى أن مشروع القرار الذى ورد في الوثيقة A/32/L.3، بينما يعرب عن قلق كبير

Digitized by UNOG Library

بسبب الأوضاع التي أنشأتها اسرائيل من جراء سياستها القائمة على انشاء مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، فانه ينطوى على الاجراءات السياسية التي يجب أن تتخذها الأمم المتحدة .

ان مشروع القرار بصيغته الحالية يتفق مع السياسة الدائمة التي تسعى اليها بلادى ازاء الموقف في الشرق الأوسط . وقد قال وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية في بيانه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، في الجلسة التي نوقشت فيها السياسة العامة في الدورة الحالية ما يلي :

"ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ما تزال تؤمن بأن السلم الحقيقي في الشرق الأوسط ، يمكن أن يتحقق فقط اذا تم الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ؛ وقيام شعب فلسطين العربي بممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك حقه في الدولة المستقلة ، واحترام الاستقلال ووجود وأمن كافة الدول بالمنطقة . ونحن نعتقد بأن مؤتمر جنيف للشرق الأوسط ، يجب أن يستأنف عقده دون أى تسويف ، باشتراك كافة الأطراف المعنية فيه ، وفي المقام الأول وبحقوق متساوية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني العربي (A/32/PV.14,PP.62 and 63) .

ووفقا لهذه السياسة ، فان وفد بلادى سوف يؤيد مشروع القرار ويصوت لصالحه .

السيد غيورغي (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان ما تبديه منظمة الأمم المتحدة من قلق بشأن الموقف السائد في الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل على اثر حرب ١٩٦٧ يرجع الى عدة أسباب أساسية .

ففي المقام الأول ، فان الأراضي العربية المحتلة على اثر حرب ١٩٦٧ ليست ملكا لاسرائيل ولا يجوز ضمها اليها ، وفي نهاية المطاف ينبغي أن تعاد الى صاحب الحق فيها . وفي هذا الصدد ، هناك قواعد في القانون الدولي مستقرة ومعترف بها بصفة عامة ، تعلن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، والالتزام الناجم عن ذلك برد كل الأراضي التي احتلت على هذا النحو . وقد اعترف بهذه القواعد في الاعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، القرار ٢٦٢٥ (د — ٢٥) بتاريخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، حيث أعلنت الجمعية العامة فيه رسميا ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" ان اقليم دولة ما لا يجوز أن يتعرض لاحتلال عسكرى ناجم عن استخدام القوة بما يتنافى مع أحكام الميثاق . ان اقليم دولة ما لا يجوز أن يتعرض للاستيلاء من قبل دولة أخرى على اثر اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وان أى استيلاء على الأراضي يتم عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها لا ينبغي أن يعترف بأنه مشروع " .

وترى رومانيا أن احتلال الأراضي الأجنبية يتنافى تنافيا تاما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع الأحكام الواردة في وثائق أخرى أساسية صادرة عن هذه المنظمة الدولية . وفضلا عن ذلك ، فان تطور الموقف في الشرق الأوسط ، يعد مصداقا لذلك ، وأن احتلال الأراضي الأجنبية يولد حالة من التوتر ، وينطوى على خطر قيام نزاعات جديدة ويشكل مصدرا دائما لانتهاك الحقوق الأساسية للانسان .

Digitized by UNOG Library

ولهذا السبب ، فان بلادى اكدت دائما على ضرورة الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة، وعلى ضرورة التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة الشعب الفلسطيني ، تمكن هذا الشعب من ان يقرر مصيره بنفسه ، وان يقيم دولته بنفسه ، وان يقود دولة حرة ومستقلة ، وان يتمتع بكل الحقوق الناجمة عن ذلك .

ثانيا ، ان قلق الامم المتحدة بالنسبة لما يحدث في الاراضي العربية المحتلة ، مردد الى حقيقة ان سلطات الاحتلال قد اتخذت تدابير تتنافى مع الالتزامات الواقعة عليها بموجب قواعد تعهدية وعرفية في القانون الدولي . وعلى هذا النحو ، فان الحكومة الاسرائيلية قد اعلنت في تموز/يوليه و اب/اغسطس الماضيين انها أذنت بانشاء ثلاث مستوطنات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية لنهر الاردن ، وانها سوف تمنح مركزا قانونيا للمستوطنات ، التي تم انشاؤها من قبل ، في الاراضي العربية المحتلة اثر حرب عام ١٩٦٧ . وفي الوقت ذاته اعلنت السلطات الاسرائيلية عن قرارها بتطبيق القوانين والانظمة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة .

ومن الجلي ان هذه التدابير تتنافى ونصوص اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب .

وفي رأينا ان هذه التدابير تمثل اعمالا تنطوى على نتائج بالغة الخطورة ، وتقويم عقبات جديدة على طريقة التسوية السلمية لنزاع الشرق الاوسط . ان رومانيا تعتبر ان التدابير التي تدعو اليها حكومة اسرائيل ، والرامية الى ادانة احتلال الاراضي الاجنبية ، تتنافى مع القانون الدولي . وهذه التدابير لا تعمل الا على ان تغذى النزاع في المنطقة ، وان تعمق جو الارتياب ، وتسبب الكثير من الاضرار بمصالح شعوب المنطقة .

ولاينبغي ان ننسى أبدا ان القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الامن حيث وردت فيها المبادىء الاساسية التي يمكن بمقتضاها تسوية ازمة الشرق الاوسط ، تنص ، في جملة امور، من بينها ضرورة ان تلتزم اسرائيل بالجلاء عن الاراضي العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ . ومن الصعب الان ان نؤكد ان التدابير التي نحن بصدد مناقشتها تتمشى مع مثل هذا الالتزام ، بل على العكس ، فان هذه التدابير، وغيرها من نفس النوع . توضح ان هناك اتجاها نحو تعزيز سياسة الامر الواقع ، وهذا مايبعدنا عن هدف اقامة سلام دائم في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

ان بلادى قد استنكرت دائما الاعمال والتدابير الرامية الى تغيير وضع الاراضي العربيـــة المحتلة ، لانها تعتبر انه لا اسرائيل ولا اى كائن من كان له الحق في ان يغير بالقوة الموقـــف السائد في هذه الاراضي ، ونحن نرى ان السلطات الاسرائيلية ينبغي ان تحترم قرارات الامـــم المتحدة التي تنص على انه من غير المقبول تغيير السمات والصفات السكانية لمدينة القدس . وان بلادى تؤيد بقوة ضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة باحترام حقوق الانسان في الاراضي العربيـة المحتلة .

ومن المؤكد ان وضع الاراضي العربية المحتلة لايمكن ان يصبح غاية في حد ذاته ، ان الاحتلال الاجنبي حتى وان كان يمارس في ظل الاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي الانساني ، الا انه يظل في حد ذاته موقفا غير مشروع وظالم ومتناف مع المبادىء الاساسية للميثاق .

ولهذا السبب ، فاننا نرى ان الهدف الاساسي للامم المتحدة ، ينبغي ان يتمثل فـــي تحديد تسوية شاملة لنزاع الشرق الاوسط بغية التوصل الى اقرار الشرعية ، والى استعادة الاراضـي التي تمتلكها شعوب اخرى .

وفي هذا الصدد ، اود ان اذكر بان بلادى تعتبر انه بلوغا لتسوية سياسية لنزاع الشرق الاوسط ، من الضرورى ان تسحب اسرائيل قواتها من الاراضي العربية المحتلة اثر حرب عـام ١٩٦٧ وان يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقريـــر المصير بما في ذلك حقه في تكوين دولته المستقلـة، وان تضمن السلامة الاقليمية وحق التنمية الحرة والمستقلة لكل دول المنطقة .

ان الشعب الفلسطيني باعتباره طرفا اساسيا في نزاع الشرق الاوسط ، يجعلنا تقول اننـا نرى ان سلما عادلا ودائما لايمكن التفاوض عليه دون مشاركة ممثله الشرعي واعني به منظمة التحريـر الفلسطينية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان الوفد الروماني يؤيد مشروع القرار الذى قدمه عدد من الوفود في الوثيقة (A/32/L.3/Rov.1) ، وكذلك اية مقترحات اخرى تستلهم من الرغبة في الحفاظ علـــى فرص التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الاوسط ثم تعزيز تلك الفرص .

Digitized by UNOG Library

السيد ابي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): فيما يتعلق بالبند المحدد الذي أضيف الى جدول اعمال هذه الدورة بناء على طلب حكومة مصر، يود وفد بلادي، في المقام الاول، ان يؤكد من جديد وجهة النظر الاساسية لحكومة اليابان ازاء التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط والتي تتلخص فيما يلي:

ان اساس تحقيق السلم في الشرق الاوسط يكمن في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) بالاضافة الى اعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بموجب ميثاق الامم المتحدة وخاصة حقه في تقرير المصير.

ان الاستيلاء على الاراضي واحتلالها بالقوة لايمكن السماح به، ومن ثم ينبغي سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، ينبغي ضمان الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لجميع البلدان المعنية، بما فيها اسرائيل. ومن الضروري ايضا ان يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وان يتحقق ذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة.

تلك النقاط قد اكدها عدد كبير من الوفود في كلماتهم في المناقشة العامة للدورة الحالية، وليس من الشطط ان نقول انها تشكل اتفاق رأي دولي يجب ان يقوم عليه حل المشكلة.

ان معاودة عقد مؤتمر جنيف في وقت مبكر تعتبر نقطة اساسية ومحورا لجميع الجهود المبذولة حاليا في السعي وراء السلم، ونتيجة للمشاورات المكثفة التي تمت اثناء الاسابيع الماضية مع الحكومات المعنية قد بدا يلوح فجر مؤتمر جنيف للسلام.

Digitized by UNOG Library

وتقدر حكومتي كل التقدير ، الجهود الدائبة الجادة لتلك الحكومات ، وتأمل في امكان تذليل العقبات الباقية لاعادة عقد مؤتمر جنيف ، في روح من التوفيق المتبادل بين الأطراف المعنية وأن يصبح هذا المؤتمر انطلاقة هامة من أجل اقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط .

اننا من هذه الزاوية ، نريد أن نعرب عن قلقنا ازاء الأوضاع التي نشأت في الأراضي العربية المحتلة ، نتيجة للاجراءات والأعمال التي قامت بها اسرائيل بغية تغيير الوضع القانوني والبنية الجغرافية والتركيب السكاني لتلك الأراضي . ويجب أن نتذكر أن مثل هذه الاجراءات تتخذها حكومة اسرائيل ، قد شجبها من قبل مجلس الأمن في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي . وفي الكلمة التي ألقاها وزير خارجية اليابان في المناقشة العامة في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أعلن الوزير بالذات أن :

" . . . حكومة اليابان تأسف غاية الأسف للاجراءات التي تتخذها حكومة اسرائيل بشأن اقامة المستوطنات في الضفة الغربية لنهر الأردن ، وتحث بقوة ، حكومة اسرائيل على أن تتوقف عن تلك الاجراءات التي قد تغير الوضع الراهن وتجعل حل المشكلة أشد صعوبة " . (A/32/PV.8, p.23-25)

ومن ثم ، فانه من المؤسف للغاية ، وفقا لتقارير الصحف ، ان حكومة اسرائيل ، ما تزال تواصل اقامة مستوطنات جديدة في المناطق المعنية .

ولما كان من المشهود في الشرق الأوسط الآن ، تهيئة الظروف التي تسمح بعقد مؤتمر جنيف في أسرع وقت للتوصل الى سلام دائم وعادل ، فانه من المؤسف للغاية أن أحد الأطراف المعنية قد اتخذ اجراءات وتدابير قد تنشئ عراقيل تعوق جهود السلام .

وان حكومتي لتناشد من جديد وبقوة ، حكومة اسرائيل الكف عن اتخاذ تلك الاجراءات والأعمال . وقد قدمت مصر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.3/Rev.1 ، الذى اشترك في وضعه كثير من الوفود ، وهو يتفق مع وجهة نظرنا . وان وفد بلادى مستعد لتأييده اذا طرح للتصويت .

السيد هوفيدا (ايران) (الكلمة بالفرنسية) : منذ ثلاثين سنة ، وقضية الشرق الأوسط تشغل بال هذه المنظمة . وهناك أربع حروب مدمرة ، وحالة توتر دائمة ، مما يعتبر ، السمة البارزة لهذه المنطقة ، خلال تلك الفترة .

Digitized by UNOG Library

وفي اطار المناقشة الراهنة ، يجب أن نتبين انه بعد حرب ١٩٦٧ ، فان اسرائيل لم تواصل فقط احتلال أراضي ثلاث دول أعضاء في منظمتنا ، ولكنها اتخذت اجراءات تريد بها تغيير طابع وبنية تلك الأراضي .

ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قد بحثا عدة مرات هذا الجانب من القضية . وهذا يعني ، أن هذه المسألة ليست جديدة بالنسبة لنا ، ولكنها اكتسبت بعدا آخر بعد تزايد المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة . ان هذه المستوطنات ربما تكون وحدها موضوع البند ١٢٦ من جدول الأعمال ، وعنوانه " الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطابع القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها ، مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط " .

وفي هذا الصدد ، فان موقف بلادي ، قد عبر عنه بجلاء تام عدة مرات . وفي الآونة الأخيرة ، وعند الحديث في الجلسة التاسعة العامة للجمعية العامة ، في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ فان وزير خارجيتنا ، قد وضح موقف الحكومة الايرانية كما يلي :

" ان الاجراءات الأخيرة من جانب اسرائيل ، عن طريق فرض قوانينها على سكان الضفة الغربية ، والسماح باقامة مستوطنات يهودية في الأراضي العربية المحتلة ، قد خلقت عقبة جديدة على طريق السلم . بيد أننا نأمل ، أن تبذل جهود حقيقية لوضع نهاية لهذا الوضع المضطرب الخطير " . (A/32/PV.9, p.82)

ان موقفا خطيرا ، قد نشأ على هذا النحو ، في منطقة تتعرض لتوتر خطير بالفعل . ولكن ما يزيد قلقنا هو أن التدابير التي ذكرت ، قد اتخذتها اسرائيل في وقت تبذل فيه جهود من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للقضية . وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكننا الا أن نبين شيئا من التناقض بين ما تعلنه الحكومة الاسرائيلية بتجنب كل ما يمكن أن يحول دون التوصل الى تسوية سلمية ، وبين التدابير التي لم تكف عن اتخاذها من أجل تغيير الطابع الجغرافي والسكاني للأراضي المذكورة .

Digitized by UNOG Library

ان الطابع غير المشروع لهذه التدابير ، طابع واضح . فأولا وقبل كل شيء ، فان ميثاق منظمتنا لا يجيز الاستيلاء على الأراضي عن طريق اللجوء الى القوة . ومن ناحية أخرى ، فان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والتي وقعتها اسرائيل مع كثير من الدول الأعضاء الأخرى في منظمتنا ، تحرم على دولة الاحتلال أن تنقل جزءا من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها . وأخيرا ، فان مجلس الأمن والجمعية العامة ، قد طالبا اسرائيل عدة مرات بأن تكف عن اتخاذ مثل هذه التدابير . ان كل هذا يقدم الدليل الواضح على الطابع الخطير للموقف .

ونحن نعتقد ان من مصلحة اسرائيل ذاتها أن تحترم التزاماتها الدولية الذاتية ، وأن تمتثل الى توصيات منظمة الأمم المتحدة بصفة خاصة .

وفي خلال المناقشة العامة التي جرت هذا العام ، فان اسرائيل قالت ان المستوطنات الاسرائيلية لا تشكل حدودا نهائية لها مع الدول العربية المجاورة ، وأنها لن تعوق الجهود من أجل السعي الى ايجاد سلام عادل ودائم في المنطقة . ان مثل هذا التأكيد يثير الدهشة ، لأن أقل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ، هو أن اقامة هذه المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة مع ما يصاحبها من خطوات غير مشروعة ، مثل طرد السكان من هذه الأراضي وفرض قوانين وتعليمات الدولة المحتلة عليهم ، انما يخلق عقبات خطيرة في طريق السلم .

Digitized by UNOG Library

وهذه الاجراءات تتنافى كذلك مع توصيات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على المركز القانوني والطابع السكاني للأراضي المحتلة .

ولا يكفي أن نؤكد على الرغبة في احترام القانون الدولي ، ولكن لابد أيضا أن نؤكد على الكف عن القيام بأعمال تفسد فرص التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة . لأنه عن طريق الاجراءات الأخيرة التي اتخذت في الضفة الغربية لنهر الأردن ، فان اسرائيل قد تجاهلت قرارات الأمم المتحدة . وأمام هذا الموقف ، يتعين علينا أن نرفض بوضوح كل التدابير الرامية الى تغيير الطابع القانوني والطبيعة السكانية للأراضي المحتلة . ويجب على منظمتنا هذه أن تذكر اسرائيل بالتزاماتها الدولية ، كما ينبغي عليها أن تسعى الى توفير الظروف الملائمة لتسهيل اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة كلها .

ومن هذا المنطلق فان وفد بلادى ، قد اشترك مع أكثر من ٦٠ وفد آخر ، في تقديم مشروع القرار A/32/L.3 ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى هذا المشروع بالموافقة الاجماعية للجمعية العامة .

السيدة غيبوجاما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : ان سياسة حكومة سيراليون بشأن النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، قد استندت على هذه الأسس ، أولا ، عدم جواز حصول اسرائيل على أراضي عربية بالقوة ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها ، ثانيا ، الاعتراف بحق الفلسطينيين في انشاء وطن لهم ، ثالثا ، حق كل دولة في المنطقة — بما فيها اسرائيل — في أن تعيش في سلم في حدود آمنة معترف بها .

ان كل هذه الأسس المعترف بها ، تمثل العناصر الرئيسية لأى سلام في المنطقة . والواقع ان حكومة بلادى لم تؤيد كافة قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد تلك المبادئ فحسب ، بل انها أيضا تابعت باهتمام عميق كافة التطورات من أجل تحقيق تسوية سلمية في المنطقة ، ولكن في مختلف ما لاحظناه كانت هناك حقيقة واحدة واضحة أمامنا هي ، أن اسرائيل لا تريد أن تطبق قرارات أعلى هيئة في العالم ألا وهي منظمتنا التي تدين لها اسرائيل بوجودها كاملا ، بالاضافة ، الى أنها لا تراعي الرأى العام العالمي الذى يتضح من مئات الكلمات التي ألقيت من فوق هذه المنصة حتى تتخلى عن هذه الأراضي التي احتلتها ، وهذا هو السبب في ان الدول الافريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية بها .

Digitized by UNOG Library

وخارج نطاق هذه الجمعية فقد بذلت جهود لا تكل من أجل تحقيق السلم في هذه المنطقة، وذلك عن طريق كل من السيد الأمين العام كورت فالدهايم وممثليه، والقادة الأفارقة، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مجتمعين، والولايات المتحدة بمفردها، وآخر جهود الولايات المتحدة من أجل عقد محادثات سلمية في جنيف مع المشاركين الملائمين، واجهت موقفا من اسرائيل أثار خيبة أمل العالم وحنقه، لأن حكومة اسرائيل الجديدة برئاسة بيجين، لم تكتف بالاعتراف بالمستوطنات اليهودية القائمة، بل أنشأت مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة.

وفي هذا الصدد فان وزير خارجية سيراليون ورئيس الوفد دكتور آبديلاى كونته، قال في الدورة الثانية والثلاثين:

"... اننا نعتبر اقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، والمناطق العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل، وخطة شارون التي أعلن عنها مؤخرا لاقامة مستوطنات أخرى في هذه المنطقة، ليست غير شرعية فقط، بل انها تعتبر عقبة حقيقية، تعرقل الجهود التي تبذل لتحقيق السلم في هذه المنطقة... ومن ثم فاننا ندعو اسرائيل لكي تكف عن خططها لاقامة مستوطنات جديدة، وأن تنهي وجود المستوطنات القائمة فعلا". (A/32/PV.17,P.52)

وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة، فان فخامة السيد ف. م. مينا، وزير الخارجية ورئيس وفد سيراليون حينذاك، قال:

"ان الشرق الأوسط سيظل يشكل مشكلة ذات أبعاد خطيرة، طالما تواصل اسرائيل احتلال الأراضي العربية، ولا تراعي الرأى العام العالمي وشجبه لها، بل هي تستمر في خططها لاقامة المستوطنات في تلك الأراضي، وان استمرار وجود اسرائيل في الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة، يرجع لاستخدامها القوة، وعدم مراعاتها للحقوق المقدسة لشعب فلسطين. وهذا يجب أن يعتبر خطرا حقيقيا على السلم والأمن في هذه المنطقة. ونحن ندعو الى ضرورة مراعاة التطبيق الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣. لأننا واثقون أن الحل الدائم لا يمكن أن يتم الا عن طريق الاحترام التام لهذين القرارين". (A/31/PV.12,P.51)

Digitized by UNOG Library

ولا يكفي أن تتجنب اسرائيل المشكلة بتبرير وجودها في الأراضي بأنه ليس هناك توتر ولا ثورة، أو أن تتحدث عن الرفاهية المتزايدة، أو أن تناقش التدابير التي اتخذتها الدول الأخرى. والتي أصبحت الآن مجرد تاريخ، لكن ما هي القضية؟ ان القضية هي السلام، واسرائيل تريد أن تتهرب من هذا السلام، والذى شاركت ٦٢ دولة بما فيها وفد سيراليون في وضع مشروع القرار (A/32/L.3)، والذى نأمل أن يحظى بتأييد الجمعية العامة التام، وتحاول تلك الدول في قرارها ان تقول لاسرائيل أن السلم سوف يستحيل تحقيقه طالما استمرت اسرائيل في سياستها التوسعية حتى تفرض الأمر الواقع على العالم، عن طريق أعمال تتخذها من طرف واحد، وتريد تغيير الوضع القانوني، والطبيعة الجغرافية، والتشكيل الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة. وآخر عمل قامت به اسرائيل يدل بوضوح على خروجها على ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة في هذا الموضوع، وعلى التزامات اسرائيل الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، والمادة ٤٩ التي تنص على ألا تنقل السلطة المحتلة أو تحول أقساما من سكانها الى الأراضي التي تحتلها.

لقد انضمت سيراليون الى واضعي مشروع القرار طالبة من الجمعية العامة أن تصف أعمال اسرائيل بانها عقبة جديدة خطيرة أمام الجهود التي تبذل لتحقيق سلم دائم، لأن أعمال اسرائيل لا تستهدف فقط التحكم الدائم في الأراضي العربية، بل انها أيضا تعتبر حكما مسبقا على نتيجة أى مفاوضات في جنيف أو في أى مكان آخر. لأن اسرائيل لا يمكن أن تريد السلم وفي نفس الوقت تثير حنق خصومها. ووفد بلادى ينضم الى واضعي القرار في الاعراب عن أسفه لهذا التصرف ويدعو اسرائيل لأن تكف عن اتخاذ أية تدابير جديدة في هذا الصدد.

لقد كانت اسرائيل في الماضي تدعي أنها تمثل حقوق الانسان في الشرق الأوسط وانها محاطة من الشمال واليمين والوسط بدول عربية، هدفها الوحيد هو القضاء التام عليها، ولكنها فشلت في الحصول على تأييد الرأى العام العالمي، كما يتضح ذلك من البيانات التي القاها الممثلون، وكذلك ممثلو الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية معها، والذين أكدوا مرة أخرى حق اسرائيل في الحياة ضمن حدود آمنة معترف بها. وهذا الموقف، ضمن أشياء أخرى، قد تكفل لاسرائيل تدفق الأسلحة والأموال وتوفر النية الحسنة من الولايات المتحدة، ولم نتحدث عن التأييد العاطفي الذى تحظى به من المجموعة اليهودية الكبيرة في الولايات المتحدة الذى يبدو أنها لم تستخدمه بحكمة.

Digitized by UNOG Library

ان التعاطف والتأييد اللذين تلقتهما لم يستغلا الا في الحصول على مزيد من الاراضي تأييدا لخطة يحركها مجال حيوى يهودى ، كما اشار الى ذلك وزير خارجية بلادى في المناقشة العامة ، والواقع ان تدابيرها الاخيرة تدل على انها هي التي تتبع سياسة القهر في الشرق الاوسط والواقع ان اسرائيل تقول انها قد عانت من حرمانها من حقوق الانسان ولكنها تحرم الملايين من تلك الحقوق .

ان اسرائيل في الجمعية العامة قد دعت جميع الدول لزيارة الاراضي لكي تحقق في الظروف السائدة هناك . ولكن السيد الدكتور المان بجامعة كاليفورنيا في باركلي قد قدم لنا بيانات مفيدة في هذا الصدد وسأقرأ مقتطفات من تلك البيانات :

" في تل البيضاء وفي البردلة ، فان النزاع العربي الاسرائيلي يعتبر مشكلة يومية تعاني منها حياة كل البشر ، والوضع هناك هو ليس وجود بعض الاسرائيليين فقط ولكن هناك مشكلة قد لا يعترف بها سوى عدد قليل ، وهي مشكلة انسانية غابت الى حد كبير عن العرب الذين تشغلهم العقائد والبلاغة وقد جهلوها طويلا .

" فمنذ بضع سنوات لم تكن المشكلة الكبرى تكمن بالنسبة لتلك القرى المبنية من الطين اللبن والتي يعلو بعضها هوائيات التليفزيون ، فانها تقع ضمن احدى اعقد مشكلات التاريخ الحديث المحيّرة ، بل تكمن المشكلة في ان القرى حققت بعض التقدم . وفي تل البيضاء قيل ان هناك شبكة رى قد ضاعفت انتاج المحاصيل ، وفي بردلة فان سكان القرى قد بنوا شبكة محلية للمياه تزودها بالمياه النقية .

" ولكن اليوم فان القريتين قد تغيرتا كثيرا ، فان شبكة الرى لم تصبح اليوم حطاما من التراب فحسب بل ان الانابيب قد جفت ، ونساء القرى ، كما كان في عهد الاتراك ، يجب ان يحضرن المياه من اماكن بعيدة ، ويتسلقن التلال صعودا وهبوطا لمسافة ميل تقريبا .

ولا يرجع ذلك الى ان احدى القرى عانت من الجفاف ، ولكن ذلك يرجع الى ان القرية نكبت بشيء يرى بعض سكانها انه كارثة طبيعية دائمة ، فمصدر محنتهم هو انشاء مزرعة تعاونية اسرائيلية اسمها نيده ، وهي احدى المستوطنات المبنية التي اقامتها اسرائيل ، وهي مجموعة من المباني الحديثة .

Digitized by UNOG Library

"فبعد عام من اجتياح القوات الاسرائيلية للمنطقة غربي نهر الاردن ، وجنوبي مدينة بيت شيعان الاسرائيلية ، اجرى المهندسون الاسرائيليون مسحا للقريتين الفلسطينيتين ولم تراع قوانين المياه الصادرة عن الاردن والتي تدعي مطبوعات اسرائيل الرسمية انها طبيعية ، وحفر الاسرائيليون بئرا حديثا عميقا على مسافة عدة امتار من البئر الفلسطيني .

"ومنذ ذلك الوقت قلت مياه الفلسطينيين ، وان الاسرائيليين ايضا قد حرموا على سكان القرى ان يحفروا ابارا ارتوازية ، بل رفضوا ان يبيعوا لهم المياه . وان الاف الفلسطينيين من سكان البردلة وتل البيضاء كانوا يستهلكون ٢٧٠ مترا مكعبا من المياه في الساعة ، وان القريتين الفلسطينيتين تعانيان الموت من العطش .

"ان الجمعية التعاونية الاسرائيلية قد اصبحت جزيرة للوفرة اليهودى ، ويعيش حولها بحر من الفقر الفلسطيني وقد وضعت الخطط في الواقع حتى تكون القرى العربية متروكة بدون مياه على الاطلاق".

وهذا هو تقرير شخص زار المنطقة ، وقد قرأت ذلك وأرجو ان تسمحوا لي بأن اقول ان السلام الذى ننشده او السلام الذى تحرص عليه حكومتي كثيرا في الشرق الاوسط هو الذى دفعنا الى الاشتراك في وضع مشروع القرار الذى قدمه السيد السفير عصمت عبد المجيد ممثل مصر . اقول انه سلام حقيقي ودائم لجميع الدول في المنطقة ، وسلام وأمن لاسرائيل ايضا وللعالم . والواقع ان النزاع العربي الاسرائيلي له ابعاد جدية واسعة النطاق .

ومن ثم فلا يمكن ان نؤيد أية عرقلة تقوم بها اسرائيل لجعل تحقيق السلام مستحيلا . ان العالم لا يمكن ان يقبل هذا وحتى الولايات المتحدة اقوى انصار اسرائيل في الماضي لا تستطيع ان تقبل ذلك ايضا ، اذا شئنا الاهتداء بما صرح به وزير الخارجية الامريكية ، سيروز فانس ، واذا أقرت سياسة الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع بما شهد به السيد الفريد اثيرتون الصغير مساعد وزير الخارجية الامريكي للشرق الادنى وجنوب آسيا امام اللجنة الفرعية المعنية بالمنظمات الدولية وأوروبا والشرق الاوسط والتابعة لمجلس النواب الامريكي .

ويجب ان تفهم اسرائيل ذلك ، وان تتصرف من الآن .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف العام لحكومة

Digitized by UNOG Library

نيوزيلندا بشأن القضية الفلسطينية قد شرحه مؤخرا في المناقشة العامة وزير خارجية بلدى وان اهتمامنا الكبير في هذه المرحلة الحاسمة هو الا يفعل اى طرف من الاطراف او اية دولة من الدول ، أو أى كيان شيئا يعرض للخطر فرص استئناف محادثات السلام في جنيف . وانطلاقا من ذلك فان وفدى يعالج هذا البند .

ان نيوزيلندا تؤمن بأن التسوية السلمية في الشرق الاوسط يجب ان تتفق ، في جملة امور ، مع احكام قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وهذا القرار ينص على تسوية سلمية تتضمن حدودا آمنة معترفا بها لاسرائيل ، وانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في سنة ١٩٦٧ ولكن انشاء مستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية يعتبر خروجا كبيرا في بعض الحالات عن الحدود التي كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ ، مما لا يتمشى مع هذا المطلب ، ويبدو لنا من المؤسف بشكل خاص انه قد وضعت الخطط لانشاء مستوطنات جديدة او ان مستوطنات تنشأ في الوقت الحاضر .

واننا نكرر الاعراب عن املنا في انه خلال تلك المفاوضات الراهنة الموجهة الى استئناف مؤتمر السلام في جنيف في وقت مبكر ، فانه يجب ان تمتنع جميع الاطراف عن اى اجراء يجعل هذه المفاوضات اشد صعوبة ، او يمس بتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كجزء من التسوية السلمية النهائية .

ان وفدى كان يفضل ان يكون لهذا البند عنوانا اكثر حيادا واننا لا نريد ان يكون القرار A/32/L.3 مصاغا بصيغته الراهنة ، فنحن نرى انه يعالج جانبا من مشكلة معقدة ، ولكنه في الوقت نفسه ، يثير مشكلة ملحة وشرعية ونحن نوافق على روحه ، وسوف نصوت لصالحه ونأمل ان يجد استجابة سريعة ايجابية .

Digitized by UNOG Library

السيد اميراسنغ (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : معروض على الجمعية العامة اليوم مشروع القرار (A/32/L.3/Rev.1) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ فيما يتعلق "بالاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط" .

وباعتبارى رئيسا سابقا للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، فانني أستطيع أن أتحدث بمعرفة دقيقة بما كان يحدث في الأراضي المحتلة . ان السياسة الاسرائيلية الرامية الى اقامة مستوطنات يهودية في الأراضي العربية المحتلة ليست حديثة العهد ، وانما هي مستمرة منذ سنوات طويلة بصورة منتظمة ومنهجية من أجل احاطة السكان العرب في المناطق المحتلة بمستوطنات ليست سوى معسكرات مسلحة ترهب سكانها سكان الأراضي المحتلة . وانني أتحدى السيد ممثل اسرائيل وهو أستاذ في السفسطة - أن يطعن في هذه الحقائق .

من ثم فاننا لم ندهش حينما سيقت هنا حجج زائفة مثل تلك التي قدمت للجمعية العامة من قبل السيد ممثل اسرائيل لكي تبرر سياسة المستوطنات اليهودية .

ومنذ سنوات مضت ، فان رئيس وزراء اسرائيل السابق ذكر ان الفلسطينيين غير موجودين . وحاول رئيس وزراء اسرائيل في بيانه أن ينكر حقوق هذا الشعب العربي الذى نال حقوقه عبر القرون ولكنها ألقيت في غياهب النسيان ، وهذا هو الموقف الذى يتوقع الممثل الاسرائيلي من هذه الجمعية أن تقبله بشكل جدى .

ووصف الموقف الحالي الذى ورد في القرار بأنه تزوير للتاريخ . والتاريخ بالنسبة لممثل اسرائيل الموقر يعني الكتاب المقدس وليست تلك الأعمال والوقائع الأخرى التي يكون لشعب بمقتضاها وتحت أى نظام قانوني الحق في الحياة على أرض يسميها أرضه .

اذا ما وافقنا على هذا الزعم الاسرائيلي وأخذناه مأخذ الجدية كأحد مبادئ القانون الدولي فلا بد أن تكون هناك حركة حافزة للسكان تحول هذا العالم كلية وربما تفضي الى أفظع ابادة في التاريخ .

Digitized by UNOG Library

ينبغي أن نعتبر ان هذا الكلام كلام نظرى يسوقه متعصبون ، وهو كلام يلائم العصور الوسطى ولا يلائم القرن العشرين المستنير .

لقد سبق أن وصفت اسرائيل بأنها طفل الأمم المتحدة غير المطيع وهي تدين بوجودها لهذه المنظمة . وبالرغم من أن حكومتي وشعب بلادى ليست لديهما أية عداوة حيال الشعب اليهودى بل لدينا حياله مشاعر الصداقة معه ومع جميع الشعوب الأخرى ، الا أننا ينبغي أن نقول انه كان من الأفضل لهذا العالم لو أن الأمم المتحدة لم تنجب هذا الطفل غير المطيع .

ان السفير هيرتزوغ قد ذكر أن ممثلا دائما للولايات المتحدة الأمريكية قال سابقا في هذه الجمعية ، واصفا الأمم المتحدة بأنها مسرح العبث ، وانني أود أن أذكر السيد هيرتزوغ انه في هذا المسرح ذاته تدور هذه المهزلة الحالية .

وينبغي ان نوضح أننا لا نشكك ولا نطعن في حق اسرائيل في الوجود كدولة ، وهو حق تملكه كل دولة في أن تعيش في ظل أمن وسلام ، ولكننا نعترف به كحق مكتسب وفقا لقرار من الأمم المتحدة كان ينص أيضا على قيام دولة فلسطين العربية وهو قرار التقسيم الذى صدر في الدورة الثانية .

ومع ذلك يجب علينا أن نصّر على أن تبدى اسرائيل احتراما لائقا لقرارات الأمم المتحدة والالتزامات التي تعاقدت عليها بموجب اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ، وهي طرف فيها ولكنها انتهكتها بصورة صارخة وسافرة متحدية بذلك الأمم المتحدة . ونرجو ألا تتناسى اسرائيل ان تلك الاتفاقيات وضعت على أساس تجربة مريرة عاشها السكان اليهود خلال مأساة هتلر في الحرب العالمية الثانية . وانني أود أن أنصح صديقي ممثل اسرائيل انه لا يمكن لأحد أن ينسى الماضي دون أن يعرض المستقبل للخطر .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان اكوادور التي تقيم علاقات ودية مع جميع الأطراف المعنية في هذا الصراع الخطير ، تتمنى أن يتوصل العرب والاسرائيليون - بأسرع وقت ممكن - وهما شعبان متماثلان من منطقة واحدة ، لكليهما تقاليد قديمة وعريقة ، وقد أثريا تاريخ الانسانية - الى الجلوس على مائدة المفاوضات في جنيف كي يتسنى ارساء أساس اقامة تعايش مسالم ومثمر ومفيد بالنسبة لشعبي الطرفين ويصبح بمرور الوقت مستديما .

Digitized by UNOG Library

ان موقف اكواد ور فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط لم يتغير ، ويعبر وزراء خارجيتنا عن ذلك كل مرة حينما تتاح لهم الفرصة للحديث أمام الجمعية العامة .

اذا كنا نريد تحقيق حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، فيجب أن يؤخذ في الاعتبار عدد من العناصر الأساسية ، ومن بين هذه العناصر ما ذكر في الوثيقة (A/32/PV.9, pages 8-10) ولقد ذكر سعادة خوسيه ايالا وزير خارجية بلادى الحالي خلال كلمته في المناقشة العامة :

" ان الاحتلال بالقوة لا ينشيء أية حقوق ، ولهذا يجب اعادة الأراضي المستولى عليها على وجه السرعة . وان العمل الذى يجرى لانشاء مستوطنات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة يجب أن ينتهي " . (A/32/PV.9, p.8-10) *

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

وهذا التأكيد يقوم على المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التي تنتهجها اكوادور ، ومن بينها اننا لا نعترف بضم الاراضي أو بالاستيلاء عليها عن طريق اللجوء الى استخدام القوة . وهذا المبدأ له بالنسبة لبلادنا مغزى تاريخي هام . فمنذ قرن ونصف قرن ، في وقت مبكر من حياتنا كدولة مستقلة ، فان اكثر معاوني بوليفار ولاءً واخلاصا وهو المارشال انطونيو جوزيه دى سيكر ، وهو من زعماء التحرير الوطني في امريكا الجنوبية ، اعلن في مناسبة شعارا معروفا باسمه ، وهو الشعار الذى ورد في قرارات عديدة في نظامنا الاقليمي ، وفي ميثاق منظمة الدول الامريكية ، وهو بالتحديد " النصر لا يعطي حقوقا " ، وهذا الشعار قد تطور مؤخرا في المادة ٢٠ من الميثاق ذاته ، في العبارات التالية :

" ان اقليم أية دولة مقدس ، ولا يمكن أن يتعرض ، ولو بصورة مؤقتة ، لأى احتلال عسكرى أو لأى استخدام للقوة من قبل دولة أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأيا كان الدافع الى ذلك . ان أى استيلاء على الاراضي أو أية مزايا خاصة يتم الحصول عليها ، سواء بالقوة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل القهر لن يعترف بها " . معاهدة ، مسلسل رقم ١ — ج السجلات الرسمية لمنظمة الدول الامريكية (OEA/SER.A/2/Rev.)

ان هذا الشعار لم يرد فقط في القانون الدولي الامريكي ، ولكنه أصبح أيضا أحد المبادئ الرئيسية في القانون الدولي العام ، وكذلك في ميثاق الأمم المتحدة .

ان اكوادور في تصرفها الدولي ، لم تفعل أكثر من ان تعكس قوانينها الأساسية التي تمثل تعبيرا عن قانونها الدستورى ، والذى تم التعبير عنه في كثير من الاوقات كما يلي :

" ان دولة اكوادور تؤيد السلام والتعاون كنظام للتعايش الدولي ، والمساواة القانونية بين الدول ، وتدين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لحل المنازعات. كما أنها تستنكر الحروب كمصدر لاكتساب الحقوق ، وتنادى بحل النزاعات الدولية عن طريق الوسائل القانونية والسلمية ، وتعلن بالتالي أن القانون الدولي ينبغي أن يكون المعيار الذى يحكم مسلك الدول في علاقاتها المتبادلة فيما بينها " .

ان انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة — في رأينا — يتنافي تنافيا تاما مع مبادئ القانون الدولي ، وان الابقاء عليها أو على أية اجراءات أخرى ترمي الى تغيير الطابع

Digitized by UNOG Library

القانوني والطبيعة الجغرافية والسكانية لهذه الاراضي ، كما ورد ذلك في مشروع القرار A/32/L.3 ، لا يسهم على الاطلاق في السعي الى ايجاد حل عادل وسلمي للقضية ، وهو الرغبة العظمى للمجتمع الدولي بشأن الموقف المتفجر الذى يجب ألا يستمر طويلا بلا حل ، لأن مرور الزمن يشكل خطرا داهما بالنسبة الى سلام العالم .

السيدة كلكارني (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان هذه هي المرة التي أتشرف بالقاء بيان أمام هذا الجمع من المندوبين المحترمين على مستوى العالم كله . ولذلك ، اسمحوا لي أن أعبر عن سعادتي اذا أراك تشغل هذا المكان المرموق رئيسا للجمعية العامة . وانني أعرفك صديقا للهند ، كما أنظر اليك كصديق شخصي لى ولبلادى ، وهذا يضيف الى اعتزازى الشخصي باختيارك رئيسا لهذه الجمعية .

ان وفد بلادى قد اشترك في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.3 ، لانه ينبثق من مبدأ قائم وهو عدم اكتساب الاراضي عن طريق استخدام القوة العسكرية . ونتيجة لذلك المبدأ الأساسي ، فان ثمار العدوان لن يتمتع بها المحتل ، لان الاحتلال كنتيجة لضرورة عسكرية لا يمنح من يحتل البلاد السلطة في تغيير الطابع القانوني للاراضي المحتلة أو تغيير طابعها السكاني أو ادارتها كما لو كانت أراضية . ان السيادة على الأراضي المحتلة ما تزال في ايدى سكان البلاد الذين لهم الحق في تقرير مصيرهم ، كما أن الحقوق الاساسية للسكان لا تضيع بسبب وجود قوات عسكرية ، أو بسبب الحصول على الاراضي بالقوة العسكرية ان هذا المبدأ يتفق مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ، التي تقول بأن مصالح السكان هي التي تشغل المقام الاول .

وفي اطار هذا النظام من السلم والامن الدوليين اللذين نص عليهما الميثاق ، وفي اطار تلك المبادئ والاغراض والاحكام ، سنبحث أعمال اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة . انه من الخطر اليوم ، أن نشير الى مفاهيم عتيقة ونظريات تنتمي الى الماضي أو أن نعتمد على أساطير قديمة لتبرير وجود أية قوة محتلة . والواقع أن الاراضي المحتلة اذا كانت تدار ادارة سليمة ، فان هذا ليست له أية أهمية . فكما يقول المثل ، " ان حكومة جيدة ليست بديلا عن الحكم الذاتي " . ان عدم مشروعية القوى المحتلة ، هو أحد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يعتبر ضروريا لدعم السلام والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، فان الاراضي العربية المحتلة كانت جزءا من فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني وليست جزءا لا يتجزأ من اسرائيل ، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة الذى أنشأ دولة اسرائيل . ان الانتداب البريطاني قد انتهى ، ولا يمكن لاية قوة محتلة ان تدعي بأن لها الحق في ضم أية اراض . وبمعنى آخر ، فان اسرائيل ليس لها الحق في الاحتفاظ بأية اراض محتلة أو اقامة المستوطنات فيها . ان الحقوق المدنية والسياسية والدينية للشعب العربي في فلسطين كانت دائما موضع الحماية وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح ، ولا يمكن لاية دولة محتلة أن تغتصب تلك الحقوق . وعلى كل ، فان ميثاق الامم المتحدة هو الذى نتقيد به في هذا المجتمع الدولي ، وهو ينص على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون أى تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين . ان تلك الحريات الاساسية ، تتضمن حق كل انسان في نصيب متساو من السيادة السياسية ، وفي استقلال بلاده . وما من شك في أن شعب فلسطين العربي ، من حقه التمتع بهذه الحقوق والحريات ، التي يجب أن تحميها الأمم المتحدة . ان اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين ، تنطبق بوضوح على كافة الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وان اقامة أية مستوطنات اسرائيلية جديدة في الاراضي المحتلة يعتبر خروجا واضحا على القانون الدولي .

هذا فيما يتعلق بالناحية القانونية . ولكن الحكمة تقتضي أيضا أن نقر بأن اقامة المستوطنات في المنطقة المحتلة لا يسهل عملية التفاوض من أجل سلام دائم عادل ، بل على العكس من ذلك ، فان سياسة المستوطنات الاسرائيلية تلقى شكوكا على حسن نوايا السلطة المحتلة ، ولا نرى ما هي قيمتها بالنسبة لأمن اسرائيل لان هذه المستوطنات مصدر دائم لاثارة الشعب العربي . ان الجزر المنعزلة التي تحوى ستة الاف اسرائيلي في محيط واسع من السكان ، لا يمكن ألا تكون لها اهمية رمزية بالنسبة لاسرائيل . ان الاعتبارات الهامة للسلام الدائم ، تدل على أن سياسة المستوطنات الاسرائيلية غير حيكمة وخاطئة . ونحن نثق في أن اسرائيل لو فكرت بعمق فانها سوف تقرر أن تتبع الحكمة العملية وتزيل المستوطنات التي اقامتها في الاراضي العربية المحتلة . ونحن نأمل ان مشروع القرار سوف يوافق عليه بأغلبية ساحقة ، وبعد ذلك يستطيع الامين العام اجراء اتصالات عاجلة مع اسرائيل حتي يضمن ابعاد هذه العقبة من الطريق الى مائدة المفاوضات .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر السيدة ممثلة الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الى شخصي .

السيد حسان (جزر القمر) : اريد هنا باسم وفد بلادى ان اعبر عن قلقنا الكبير فيما يخص الوضع الراهن في الاراضي العربية المحتلة ، والاجراءات الاسرائيلية الاخيرة غير المشروعة، والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني في الاراضي العربية المحتلة ، مخالفة لاحكام ميثاق الامم المتحدة والتزامات اسرائيل الدولية ، طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ولقرارات الامم المتحدة ، وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط . ان عناد وانتهاكات اسرائيل المستمرة قد يدفع هذه المنطقة للدخول في حرب جديدة ، وذلك مما يهدد الامن والسلام العالمي . فلقد طبقت اسرائيل أخيرا اجراءات جديدة ترمي الى تطبيق القوانين الاسرائيلية على الشعب العربي ، في الضفة الغربية وغزة ، وانشأت مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، وهي بالطبع تهدف من وراء ذلك الى ضم هذه الاراضي العربية لها بصفة دائمة . وأريد هنا ان اوجه سؤالا . لماذا تقوم اسرائيل ، في هذا الوقت بالذات بتطبيق هذه الاجراءات غير الشرعية ، في نفس الوقت الذى تقول فيه انها تريد سلاما دائما في المنطقة ؟ والاجابة واضحة تماما ، وهي ان كل ما تريده هو تحقيق احلامها فقط وسياستها التوسعية . ومهما حاولت اسرائيل خداع الرأى العام العالمي فانها لن تنجح لانها اصبحت مكشوفة امام الجميع .

يتحدث قادة اسرائيل اليوم عن الحدود الامنة في المنطقة والاعتراف بدولة اسرائيل . . الخ ذلك . وفي عام ١٩٦٧ قالت رئيسة وزراء اسرائيل السابقة جولدا مائير " ان الحدود الامنة لاسرائيل تمتد الى حيثما توجد المستوطنات اليهودية " ونحن جميعا نعرف ان الوثائق الرسمية لدولة اسرائيل تحدد حدود دولة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات . فهل هذه هي الحدود الدولية الآمنة التي تريدها دولة اسرائيل ؟

ليست هذه هي المرة الاولى التي يناقش فيها هذا الموضوع ، فلقد سبق ان ناقشناه من قبل سواء في الجمعية العامة او في مجلس الامن في عدة مرات ، وأصدرت عدة قرارات هامة ، ولكن للاسف لم تطبق جميعها . ونظرا للوضع المتدهور في هذه المنطقة فان وفد بلادى يرجو ان يدرس هذا

Digitized by UNOG Library

الموضوع بكل دقة وعناية ، وأن تكون القرارات الصادرة ، من منظمة الامم المتحدة ملزمة للجميع . بل نستطيع ان نذهب الى ما هو ابعد من هذا وهو تطبيق عقوبات حاسمة ، على الطرف الذى لا يحترم ميثاق وقرارات الامم المتحدة . ان حالة اللاسلم واللاحرب السائدة الان في تلك المنطقة ، يمكن ان تكون فقط لصالح سياسة ضم الاراضي والتوسع الاسرائيلية . ان اسرائيل تتحدى الرأى العام العالمي باحتلالها الاراضي العربية بغية ان تغير لصالحها الخاص خصائصها السكانية والجغرافية ومحو تراثها الاسلامي ، والمثل على هذا هي جريمة حريق المسجد الاقصى الذى قام به حكام اسرائيل ولذلك يجب علينا ان ندين ، دون تحفظ ، اقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة ، والزام اسرائيل باحترام التزاماتها الدولية والامتثال لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب في جميع الاراضي العربية التي تحتلها .

وتحيي جمهورية القمر الجهود الدولية المبذولة حاليا لتحقيق السلام في هذه المنطقة ، ونحن نؤمن بأن اية مناقشات حول هذا الموضوع يجب ان تنتهي الى الاتي : أولا ، انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي تحتلها منذ حرب يونيه ١٩٦٧ ، ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة الى ديارة وحق الشعب الفلسطيني في تكوين دولة مستقلة .

لقد تبنت بلادى مشروع القرار المقدم من جمهورية مصر العربية وهي تؤيده بكل قوة ، وذلك ايمانا منها بأن قضية الشرق الاوسط ليست قضية عربية فحسب ، بل هي قضية دولية ، تهم كل المحبين للسلام والامن الدولي .

السيد مستيرى (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : في الاقتراح المقدم من الحكومة المصرية لعلنا نقف امام نقطة هامة ، تتعلق بالتدابير غير المشروعة التي تتخذها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، بما يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ .

ومن الملاحظ انه خلال عشر سنوات تقريبا ، فان الموقف في الاراضي المحتلة يتدهور بصورة متزايدة وقد اعربنا مرارا وتكرارا سواء في مجلس الامن او في هذه الجمعية الموقرة ، عن قلقنا العميق بشأن التدابير التي اتخذتها اسرائيل ، من جانب واحد ، من أجل تغيير الطابع الاجتماعي والسكاني والسياسي للاراضي العربية المحتلة . ان مثل هذه التصرفات ، مع كونها عقبة في طريق السلام ، تشكل انتهاكا صارخا لمعايير ونصوص اتفاقية جنيف الرابعة . ان هذه الاتفاقية تنص ،

Digitized by UNOG Library

بصورة صريحة ، على ان اية دولة تحتل اراضي دولة اخرى لا يحق لها ان تغير الطابع السكاني والقانوني والطبيعي للمناطق التي احتلتها . ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتسامح ، اكثر من ذلك مع سلوك السلطات الاسرائيلية المتغطرس في الاستمرار في تجاهل المعايير والاتفاقيات الدولية في هذا الصدد .

ان التدابير المدانة عددها كبير للغاية ، بحيث لا يمكن تحليلها تفصيلا هنا في هذه المناقشة . ولكنني سوف اقتصر على تلك التدابير التي تعتبر ، من وجهة نظرنا ، اكثر التدابير تخريبا . اولا وقبل كل شيء ، القرار الاسرائيلي الخاص باقامة مستوطنات جديدة ، في الضفة الغربية للاردن على ارض فلسطينية ، من الواضح انها لا تتبع اسرائيل . ومن أجل تبرير غرضها الحقيقي الذى هو في النهاية ضم الاراضي اليها استجابة للمذهب التوسعي الخطير لاسرائيل الكبرى وطبقا لهذا المذهب ، فانها تقول ان الاراضي محل النظر هي جزء من الحدود الطبيعية لدولة اسرائيل ، ولا ينبغي ان تعتبر اراضي محتلة في مفهوم القانون الدولي .

وبمثل هذه الحجج ، واقل ما يقال عنها انها حجج زائفة ، فان اسرائيل تظن انها سوف تتملص من مسؤولياتها التي تلتزم بها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة .

ومن ناحية اخرى ، فان جمعيتنا العامة هذه ينبغي الا يغرب عن بالها مختلف التدابير التي اتخذتها اسرائيل من أجل تغيير التنظيم المؤسسي للاماكن المقدسة في مدينة القدس ، وعلى وجه الخصوص المسجد الابراهيمي .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الذى تسعى فيه منظمتنا الى اقامة مناخ ملائم ، من أجل ايجاد السلام ، تلجأ الحكومة الاسرائيلية الى اجراءات ادارية ، لفرض سيطرتها على الضفة الغربية ، ومن أجل تغيير الطابع التنظيمي القائم فيها . ونحن لا نستطيع أن نقول أن مثل هذه التصرفات تقع مصادفة ، ولكنها تندرج في اطار استراتيجية شاملة ترمي الى عملية الضم الشاملة .

ولسنا نحن الذين توصلنا وحدنا الى هذه النتيجة ، فالواقع أن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، قد توصلت الى نتيجة مماثلة . وفضلا عن ذلك ، فان المسؤولين الاسرائيليين لا يخفون ذلك ، لقد أكدت مسز مائير منذ أعوام ، أن الحدود توجد في الأماكن التي يوجد بها الشعب . واذا ما تقهقر هذا الشعب ، فان الحدود تتقهقر معه ، كما أن وزيرا اسرائيليا آخر ، من على هذه المنصة ، قد استند الى نظرية قانونية زائفة ، وقال ان اسرائيل لا يمكن أن تمنع من اقامة مستوطنات على أرض اجدادها .

وعليه ، فان هدف السياسة الاسرائيلية المعلنة في الأراضي العربية المحتلة ، هو تغيير الطابع العام لهذه الأراضي ، وانشاء بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية ، من أجل التوصل الى موقف لا يمكن علاجه بعد ذلك . ومن ثم ، فاننا مهددون بأن نوضع أمام أمر واقع جديد ، حيث الأراضي المحتلة سوف تهوّد ، وحيث الشعب الفلسطيني سوف يصبح غريبا ، وفي موضع الأقلية في أرضه وبلده .

ومن حقنا ، كما أنه من واجبنا أن نحذر المجتمع الدولي ، وأن نقول انه ما لم يتم التوصل الى حل سريع شامل ، فاننا — في مستقبل قريب جدا — قد نجد أنفسنا في دوامة كبيرة ، سوف يتعرض فيها السلام العالمي للخطر .

ان وفد بلادى قد اشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.3 ، لأنه مقتنع بأن هذه الادانة للاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، والتي استنكرها الرأى العام العالمي من قبل ، سوف تزيد من عزلة الدولة اليهودية . ويحدونا الأمل في أن هذه الادانة من قبل الرأى العام العالمي ، سوف تحمل اسرائيل على أن تجلس الى مائدة المفاوضات في جنيف ، من أجل التوصل الى سلام ، ومن أجل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

Digitized by UNOG Library